الصحفيون السوريون اللاجئون يرحلون... ليرووا الحكاية

مراسلون بلا حدود

لحرية الإعلام

تقرير لـمنصور العمري، مراسل منظمة مراسلون بلا حدود لسوريا

لا حرية اختيار

شهِد الإعلام السوري نقلة كمية ونوعية، وجغرافية أيضاً عام 2011، كانت بعض أسبابها قاهرة وقاتلة للأسف.

بعد انتقال الانتفاضة السورية إلى طور الكفاح المسلح، فقدت الحكومة السورية سيطرتها على مناطق شاسعة من البلاد، فتلاشت هيمنتها المفروضة على الإعلام، ما مكّن وسائل الإعلام من الازدهار في تلك المناطق. إلا أن قبضة النظام السوري في الأراضي التي ما زالت تسيطر عليها، أصبحت أكثر ضراوة، ما اضطرّ كثير من الصحفيين إلى مغادرتها. في أواخر عام 2013، بدأ الإعلاميين بالفرار من الفضاء الإعلامي المكتسب حديثاً في مناطق المعارضة، بعد أن برزت المجموعة المتطرفة التي تسمي نفسها «الدولة الإسلامية» والمعروفة باسم «داعش»، وحرمان جماعات عسكرية أخرى وسائل الإعلام من الحرية التي نشدها الصحفيون. أدى هذا الوضع المزري في مناطق المعارضة، بالإضافة إلى إفراغ الحكومة السورية مناطقها من الإعلاميين، إلى هجرة الإعلام السوري إلى بلدان أخرى، تركّز غالبيتهم في دول الجوار: تركيا والأردن ولبنان.
مثل اللاجئين الآخرين، كان على الصحفيين بدء حياة جديدة هناك، تحت ظروف مختلفة، خصوصاً من حيث القوانين وظروف المعيشة والعمل، كما واجهوا تهديدات داخل البلد المضيف ومن خارجه.
حاولت «مراسلون بلا حدود» البحث بشكل أعمق في أوضاع الصحفيين السوريين في منفاهم، وإلقاء المزيد من الضوء على الظروف الإنسانية والمعيشية والمهنية للعاملين في مجال الإعلام، المنفيين في ملاجئهم الجديدة، وكذلك إنارة الجانب المظلم من حياة الصحفيين السوريين، مع تغطيتهم لأحوال مواطنيهم المعيشية.
قابلت مراسلون بلا حدود 24 صحفياً في تركيا والأردن ولبنان. طلب معظمهم عدم الكشف عن هوياتهم، خوفاً من رد فعل تجاههم أو تجاه أفراد أسرهم الذين لا يزالون في سوريا. كانت مصادر القلق هي نظام الأسد وداعش ومجموعات أخرى في سوريا، بالإضافة إلى سلطات البلد المّضيف، وكذلك المؤسسات الإعلامية التي كانوا يعملون فيها أو لايزالون.

المحتويات

تركيا 4
قيود حرية الحركة 5
العمل السري 7
التهديدات والتقييد الأمني 8

الأردن 9
برعاية مفوضية اللاجئين 9
الوصول إلى الأمان 9
تذكرة باتجاه واحد خارج المملكة 10
العمل دون صفة قانونية 10
الأمان النسبي 12

لبنان 13
مجتمع بلا صوت 13
لا دخول بلا تبرير 14
لا صفة دون كفيل 14
التهديدات والرقابة الذاتية 15

حقوق الإنسان وحق الإعلام 16

حرب بشار الأسد على الصحفيين

مع بداية الانتفاضة السورية في مارس/آذار 2011، شنّت الحكومة السورية حملات تستهدف قطاعات مختلفة من المجتمع السوري. كان الإعلام أحدها.

يعتمد إعلام النظام السوري مصدراً وحيداً للأخبار، وهو الرواية الرسمية التي تُمليها المخابرات السورية المهيمنة على وسائل الإعلام. يعتبر النظام السوري أن أي رواية أخرى هي «تلفيق» و «معادية للدولة». وهي الطريقة ذاتها التي ينظر بها رأس النظام ومفترس حرية التعبير الرئيس بشار الأسد، الذي تابع مسيرة أبيه حافظ الأسد في اعتبار الإعلام تهديداً والصحافة الحرة جريمة، وحمل عنه لواء الدكتاتورية الغاشمة. أعلن بشار صراحة في خطاب ألقاه بجامعة دمشق في 20 يونيو/حزيران 2011، أن وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين أعداء له. وصف الانتفاضة في سوريا بأنها «أزمة»، وقال: « أنا لم أتحدث عن المكون الخارجي ودوره في الأزمة ولم أتحدث عن المكونات التي نعرفها جميعاً فهناك أشخاص تدفع لهم أموال ليقوموا بعمليات التصوير والتعامل مع الإعلام».

لم يُخف بشار موقفه تجاه وسائل الإعلام والصحفيين المستقلين في خطاباته ومقابلاته التي نشرتها وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا)، في الفترة من 30 مارس/آذار 2011 وحتى 31 مارس/آذار 2016. ذكر بشار مفردة «إعلام «حوالي 80 مرة، وأرفقها بمفردة «حرب» 10 مرات. وفيما يلي التعبيرات الأخرى التي استخدمها عند حديثه عن الإعلام: «هجوم الإعلام -الجيش والإعلام - ساحة الحرب الإعلامية - آلة إعلامية الدموية - افتراءات وسائل الإعلام - حملة إعلامية ضد سوريا - الإعلام والموارد العسكرية - حرب افتراضية باستخدام وسائل الإعلام - تزوير الاعلام - الإعلام والسلاح - فقاعات الإعلام - السياسة والإعلام والنفط - الإعلام المعادي - الاعلام لا شيء - المبالغة في وسائل الإعلام- خداع وسائل الإعلام - الدعاية الإعلامية - الإعلام يقود من خلال نزف الدم- البراميل المتفجرة أتت من الإعلام - للإعلام، للدعاية - الأكاذيب التي تتداولها وسائل الإعلام الغربية - المبالغة في وسائل الإعلام الأجنبية - الألقاب المستخدمة من قبل وسائل الاعلام الاجنبية والدعوة لتقسيم سوريا - عدم وجود مصداقية للحملة الإعلامية في الغرب - الإعلام الخيالي - الأموال القادمة من الخارج فقط لوسائل الإعلام - الصورة الإعلامية للكذبة الكبيرة - لعبة الإعلام - استخدام وسائل الإعلام للتزوير - وسائل الإعلام الغربية المنحازة - سقف الإعلام - رغم الإعلام - تزوير وسائل الإعلام - الاعلام ضد سوريا - أوهام صنعها الإعلام - وهج الإعلام - إشاعة في الإعلام - جنون الاعلام الغربي - حملة إعلامية شرسة - شكوى وآهات الإعلام العربي».

كانت المرة الوحيدة التي ربط فيها بشار الأسد « الإعلام» مع «الحرية» في مقابلة مع صحيفة كلارين الارجنتينية ووكالة أنباء تيلام، في 18 مايو/أيار 2013، عندما كان يصف لها «الخطوات الإصلاحية» التي ينوي القيام بها «لدستور جديد بمجال أوسع من الحريات، بما فيها الحرية السياسية والإعلامية.»

وقع الصحفيون السوريين في معضلة أخلاقيات مهنة الصحافة والحاجة لكسب العيش، وتعقيدات الخوف من الانتقام، ما أتاح لهم خيارات قليلة للغاية: إما الاستمرار بالعمل في سوريا وفي وسائل بروباغاندا الدولة، أو مغادرة البلاد ومحاولة التأقلم مع المنفى. هذا إذا تمكنوا من النجاة من الاعتقال والتصفية في المقام الأول. وإن أرادوا مغادرة البلاد أو ترك عمله، كان عليهم تبرير ذلك، أو مواجهة خطر الانتقام من «المنشقّين» من وسائل الإعلام الحكومية. كان قراراً معقداً وخياراً صعباً، خاصة إذا أرادوا الحفاظ على عملهم وحياتهم في سوريا. نتيجة لذلك، بدأوا يفرون من سوريا، وتصاعدت وتيرة مغادرة سوريا مع انضمام داعش وغيرها من الجماعات المتشددة إلى الأسد في ملاحقة الصحفيين وإسكات وسائل الإعلام المستقلة.

حاولت «مراسلون بلا حدود» البحث بشكل أعمق في أوضاع الصحفيين السوريين في منفاهم، وإلقاء المزيد من الضوء على الظروف الإنسانية والمعيشية والمهنية للعاملين في مجال الإعلام، المنفيين في ملاجئهم الجديدة، وكذلك إنارة الجانب المظلم من حياة الصحفيين السوريين، مع تغطيتهم لأحوال مواطنيهم المعيشية.
قابلت مراسلون بلا حدود 24 صحفياً في تركيا والأردن ولبنان. طلب معظمهم عدم الكشف عن هوياتهم، خوفاً من رد فعل تجاههم أو تجاه أفراد أسرهم الذين لا يزالون في سوريا. كانت مصادر القلق هي نظام الأسد وداعش ومجموعات أخرى في سوريا، بالإضافة إلى سلطات البلد المّضيف، وكذلك المؤسسات الإعلامية التي كانوا يعملون فيها أو لايزالون.

1 تركيا
إحساس عدم الأمان

تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في العالم وفقاً للأمم المتحدة. وبالفعل وجدت دراسة أجرتها منظمة مراسلون بلا حدود أن تركيا هي الوجهة الأولى لكثير من الصحفيين السوريين الذين يرغبون في مواصلة تغطية الشأن السوري. إذا ما أمعنا النظر في وضع الصحفيين السوريين نرى الصعوبات التي يواجهونها لكسب العيش، بما في ذلك العقبات أمام الحفاظ على العمل، في جو من الخوف والغموض. قد يؤثر مثل هذا الصراع على مستقبل الإعلام السوري ككل. مع ذلك، يمكن تحسين وضعهم ببضع خطوات، مثل الاعتراف القانوني بمهنتهم وترخيص وسائل الإعلام، فضلاً عن النشر العلني لنتائج تحقيقات الشرطة في المشاكل الأمنية التي تؤثر على الصحفيين السوريين في تركيا.

←
جنود أتراك في برج مراقبة بمنطقة نصيبين، على الحدود مع مدينة القامشلي شمال شرق سوريا في محافظة الحسكة.
© دليل سليمان/فرانس برس

قيود حرية الحركة

قال معظم الصحفيين السوريين الذين قابلتهم منظمة مراسلون بلا حدود أنهم هربوا من سوريا إلى بسبب تهديدات من الحكومة السورية.
أوضح رئيس تحرير من سوريا لـ مراسلون بلا حدود كيف اضطر لمغادرة وطنه: «اعتقلت السلطات السورية زميلة تعمل لمجلتنا. واضطرت تحت وطأة التعذيب، للكشف عن أسمائنا بعد أن وصلوا إلى حاسبها المحمول. استطاع عدد من فريق المجلة الفرار من البلاد وهذا ما فعلتُه أيضاً»، وأضاف: «كان على العبور إلى تركيا بشكل غير شرعي، لأنه لم يكن لديّ الوثائق اللازمة للدخول القانوني».

حافظت تركيا على سياسة الحدود المفتوحة مع سوريا منذ عام 2011، ولكن في 2014، بدأت بوضع قيود على المنافذ الحدودية وحصّنت حدودها، وفي أوائل عام 2015، أغلقت الحدود أمام السوريين، وسمحت لعدد قليل جداً من الحالات الإنسانية الاستثنائية بالدخول. عندما كانت الحدود مفتوحة، كان الصحفيون السوريون يعبرون إلى سوريا بحرية للعمل. منع إغلاق الحدود الصحفيين كلهم تقريبا من مواصلة عملهم في سوريا. قال صحفي سوري في تركيا لمراسلون: «بعد أن أنهيت عملي في سوريا، لم يكن لدي أي خيار سوى العبور بطريقة غير مشروعة إلى تركيا»، وأضاف: «اضطررت إلى دفع المال للمهربين لمساعدتي في العبور الى الجانب التركي، ولكن قبضت شرطة الحدود التركية عليّ. ضربوني لعدة ساعات، حتى عندما قلت لهم إني صحفي. اعتقلوني ليوم واحد، مع أخرين كُثُر، وأعادوني قسراً في وقت لاحق إلى سوريا. بعد أن قضيت بضعة أيام للتعافي في المستشفى، تمكنت من الدخول بطريقة غير مشروعة إلى تركيا، عبر الخنادق وتحت النار. قررت عدم الذهاب مرة أخرى إلى سوريا بعد هذه التجربة الرهيبة، لذلك توقفت عن العمل كمراسل من سوريا وأسست وسيلة إعلام جديدة في تركيا، التي لا تتطلب العبور إلى سوريا». وصف عديد من الصحفيين الآخرين تجارب مماثلة، وتوقفوا عن العبور إلى سوريا.

«اعتقلت السلطات السورية زميلة تعمل لمجلتنا»

وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى السلطات التركية إلى أكثر من 2,7 مليون لاجئ سوري في 1 مايو/أيار 2016. لا تسجل «مفوضية الأمم المتحدة للاجئين» السوريين في تركيا، حيث تقدم السلطات التركية الحماية لهم. مثل غيرهم من السوريين اللاجئين، يحق للصحفيين السوريين الحصول على وضع الحماية المؤقتة. عندما يسجلون لدى السلطات التركية، يصبح بإمكانهم الحصول على الرعاية الطبية والتعليم والعمل، بشرط حصولهم على «بطاقة الكيمليك» وهي هوية حماية الأجانب المؤقتة، وتشير إلى وضعهم القانوني.

«ضربوني لعدة ساعات، حتى عندما قلت لهم 'إني صحفي'».

إلا أن التسجيل للحصول على هذه البطاقة لم يعد مفتوحا في بداية 2016 في جميع الولايات التركية، بل هو أيضاً عرضة للتعليمات المحلية الخاصة بكل ولاية.

رغم إمكانية حصولهم على الصفة القانونية للمعيشة في تركيا، إلا أن حرية حركة الصحفيين السوريين مقيدة هناك. على سبيل المثال، عندما يرغب سوري مسجل في مدينة غازي عنتاب التركية بالسفر إلى مدينة أخرى، عليه طلب الحصول على تصريح بالسفر من السلطات هناك، وعندما يعود، عليه تسليم إذن السفر إلى نفس النقطة التي أعطته إياها، وإن لم يفعل فسيواجه مشاكل إدارية. كما أن حرية الإقامة تتعرض لبعض القيود، نظراً إلى أن ليس جميع الولايات التركية تمنح السوريين بطاقة الكيمليك.

ناجي الجرف، صحفي قُتل في غازي عنتاب في 27 كانون الأول 2015.
© دي آر

تضيف هذه الإجراءات المرهقة عبئاً أخر للسوريين المنفى، وأكثر من ذلك إذا كانوا صحفيين. كثير من السوريين يعتبرون أن القيود مقبولة، لأنها تعليمات وإجراءات أمنية وضعتها السلطات، ولكن عندما يتعلق الأمر الصحفيين، تشكّل هذه القيود تحدّياً لعملهم، لأنها تحرمهم من أبسط شروط العمل، وهو الحرية الكاملة للحركة. على سبيل المثال، هناك أيام وساعات عمل رسمية تسمح للصحفي بالحصول على إذن السفر. قال صحفي سوري في غازي عنتاب لـ مراسلون بلا حدود: «لا يمكنني أن أطلب من حادث سيارة الانتظار حتى أحصل على تصريح سفر من أجل أن أغطيه»،

وجد بعض الصحفيين حلاً قانونياً يمكن أن يساعدهم في تجاوز هذه القيود والقيام بعملهم. وهو الحصول على إقامة سياحية، مما يسمح لهم بالحرية الكاملة للحركة في تركيا. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الإقامات يحرمهم من بعض المزايا التي يمكنهم الحصول عليها إن كان لديهم بطاقة كيمليك، مثل مستوى الدعم المقدم للحصول على الرعاية الطبية والتعليم. تمكن عدد قليل جداً من الصحفيين استخدام أفضل طريقة للعمل وحرية التنقل، وهو الحصول على تصريح عمل. وهو أمر ليس سهلاً، إذ أنه يتطلب شروطاً لا يمكن لغالبية السوريين تلبيتها كالوثائق الرسمية التي لا يملكها أغلبهم.

أعرب الصحفيون جميعاً الذين قابلتهم مراسلون بلا حدود عن حاجتهم الماسّة للحصول على بطاقة صحفية يمكن أن تعترف بها السلطات التركية، وذلك لتسهيل عملهم في تركيا وعبر الحدود في سوريا.

التقى الرئيس التركي أردوغان في 22 يناير/كانون الثاني 2016، عدداً من الصحفيين السوريين في اسطنبول لتسليط الضوء على مشاكلهم. قال أردوغان إن السلطات التركية تبحث في مشكلة الترخيص المناسب والبطاقات الصحفية لمؤسسات الإعلام السوري والصحفيين السوريين في تركيا.

العمل السري

العمل الإعلامي غير القانوني يهدد الأمن الوظيفي وأهداف المهنة على المدى الطويل. يمكن القول إن المؤسسات الإعلامية السورية والصحفيين السورين يعملون بحريّة في تركيا - أي دون أي تدخل من الحكومة - ولكنهم يعملون بشكل غير قانوني، فمن دون إطار قانوني ملائم، هم عرضة للمساءلة القانونية في جميع الأوقات. يضعف هذا الواقع المنظمات والعاملين فيها، ويضعهم تحت تهديدات مستمرة بالإغلاق أو غيرها من المخاطر. قال مدير وسيلة إعلام سورية الإعلام في اسطنبول لـ مراسلون بلا حدود: «أدرت هذه المؤسسة الإعلامية لأكثر من عامين. ولم نواجه أي مشكلة أو تدخل أو مضايقات من قبل السلطات هنا». ومع ذلك، أوضح مدير مؤسسة إعلامية أخرى عن وضعها غير الآمن: «تعرّضت للاعتداء من قبل شخص في مكتبي. ذهبت إلى الشرطة للإبلاغ عن ذلك، فقال ضابط الشرطة لي أنه إذا اتخذ التدابير القانونية، سيبلغ في تقريره عن مكتبي وعملي غير القانوني، بالإضافة إلى التعاقد غير قانوني مع الموظفين ودفع أموال لهم. قررت التخلي عن حقي في حماية الشرطة والمغادرة».

«لا أحد يعمل في وسائل الإعلام السورية يشعر بالأمان»

ليس للمؤسسات الإعلامية السورية ترخيص قانوني. ولكن بعض منها يتخذ خطوات قانونية في ذلك الاتجاه، بقدر ما يسمح لهم في تركيا، كالتسجيل كمنظمة غير ربحية أو شركة إنتاج أو غيرها. هذا الوضع «شبه قانوني» لا يخول وسائل الإعلام هذه بتوفير عقود عمل قانونية لموظفيها، ولا يقدم حماية قانون العمل ولا ظروف عمل لائقة. بالإضافة إلى عدم استقرار دعم المانحين، الذي يشكل قلقاً مستمراً للمؤسسات الإعلامية السورية من وقف أو تخفيض مفاجئ للأموال الممنوحة، يسبب هذا الوضع أيضا عديداً من المشاكل الأخرى، مثل انعدام الأمن الوظيف، والتلاعب أو حتى الفساد في وسائل الإعلام هذه. قال صحفي سوري في غازي عنتاب لـ مراسلون بلا حدود بأنه كان عرضة للاستغلال من قبل صاحب وسيلة إعلامية سورية، لأنه لم يكن لديه خياراً آخراً: «اعتدت على توقيع إيصالات الراتب الشهري الفارغة، ولم أكن أعرف الراتب الشهري الحقيقي الذي كان من المفترض أن أتقاضاه، وأحياناً لم يدفعوا لي مستحقاتي». قال صحفي آخر لـ مراسلون بلا حدود:»لا أحد يعمل في وسائل الإعلام السورية يشعر بالأمان، العمل الإضافي غير المأجور أصبح شرطا للحفاظ على العمل». تحدث مذيع سوري بمرارة عن ظروف عمله قائلاً: «ليس لدي أي ضمان من أي نوع كيلا أفقد عملي في أي وقت. أحاول قصارى جهدي الحفاظ على وظيفتي، وأفعل كل ما يُطلَب مني. هناك نخبة المؤسسة - الأقارب والأصدقاء - يحظون بالتساهل في العمل وغيره من الميّزات، في حين أن المصدر الوحيد لدخلي يمكن أن يتوقف بكلمة واحدة من المدير».

← غازي عنتاب، جنوب تركيا. تبعد مئة ميل عن حلب السورية.
© دي آر

التهديدات والتقييد الأمني

تضرب الرقابة الذاتية الصحفيون السوريون في تركيا، نتيجة للخوف القادم عبر الحدود. قال صحفي سوري مستقل في غازي عنتاب لـ مراسلون بلا حدود: «حرّرت مقالتي أربع مرات وحذفت بعض المعلومات منها. لم يكن النص النهائي ما أردت أن قوله ونشره حقاً»، وأضاف: «لا أريد أن أصاب بطلق ناري في الرأس من قبل شخص مجهول، قد يظهر لي فجأة».

وصفت مذيعة سورية لـ مراسلون بلا حدود مخاوفها تجاه الحالة الأمنية في غازي عنتاب وكيف أثرت على طريقة حياتها: «أتجنب قول كلمة 'داعش'، ولا أدخل في محادثات حول هذا الموضوع في العلن، فأنا لا أعرف من يمكن أن يسمعني».

«لم يكن النص النهائي ما أردت أن قوله ونشره حقاً»

سبّب اغتيال الصحفي السوري ناجي الجرف خوفاً كبيراً بين الصحفيين السوريين في تركيا. معظم الصحفيين الذين قابلتهم مراسلون بلا حدود تحدثوا عن حياتهم «قبل» و «بعد» هذه الجريمة.

أخذ بعض الصحفيين السوريين تهديدات داعش على محمل الجد، حتى لو لم تكن موجهة إليهم شخصياً. وصف أحد الصحفيين لـ مراسلون بلا حدود كيف غير إقامته أكثر من مرة: «بعد أن سمعت عن قتل داعش لعضوين من مؤسسة «الرقة تذبح بصمت « الإعلامية في أورفا، انتقلت إلى منزل جديد مع أسرتي. وعندما سمعت عن مقتل ناجي الجرف، انتقلت مرة أخرى إلى منزل آخر».

قال صحفي مستقل مقيم في غازي عنتاب إنه لم يتلقى تهديدات وأن عمله الصحفي لا يتعرض لداعش، وأضاف: «بسبب التفجيرات في غازي عنتاب والتهديدات الأمنية، قيدت تحركاتي في غازي عنتاب، ولا أخرج من البيت إلا عند الضرورة».

وصف مدير وسيلة إعلام سورية لـ مراسلون بلا حدود كيف سبب الخوف من داعش تغييره للخط التحريري: «في اجتماع هيئة التحرير، اتفقنا على العمل بأقل قدر على الأخبار المتعلقة بداعش، نحن لا نعرف إذا كانت التهديدات حقيقية. ليس لدينا أي فكرة. لم تنشر تفاصيل نتائج التحقيق في اغتيال الجرف. يجب أن تنشر حتى نفهم ما يجري».

«أتجنب قول كلمة 'داعش'»

تحدّث صحفي مستقل آخر في غازي عنتاب عن الحاجة الماسة لنشر نتائج التحقيقات: «لا أحد يعرف بعد، من الذي قتل ناجي الجرف ولماذا. يشاع أن داعش أعلنت مسؤوليتها عن عملية الاغتيال، لكننا لا نعرف حقاً من فعل ذلك ولماذا. نحن بحاجة لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع، حتى نتمكن من اتخاذ تدابير السلامة لحماية حياتنا». لم تعلن داعش المسؤولية بشكل صريح ولكن أظهرت صورة لناجي في مقطع فيديو أصدرته في وقت لاحق - دون أن تؤكد أنها كانت مسؤولة عن اغتياله.

← شعار الحملة «الرقة تذبح بصمت»

2 الأردن
التغطية الصحفية من المخيمات

برعاية مفوضية اللاجئين

يستضيف الأردن أكثر من مليون سوري، 600 ألف منهم مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، في حين لم يُسجل حوالي 750 ألف سوري، وفقاً للعميد وضاح الحمود، مدير إدارة شؤون اللاجئين السوريين في الأمن العام الأردني.
خلافاً لتركيا، لا تمنح السلطات الأردنية اللاجئين السوريين الوضع القانوني للحماية مؤقتة، ولا تمنح الحق في الإقامة أو العمل أو الرعاية الصحية تلقائياً، وتركت المفوضية في الأردن للتعامل مع هذه الأمور. بين الحين والآخر، يعرب الأردن عن عدم قدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين، ما يجعل الأمر أكثر صعوبة للاجئين في الحصول على مساعدة لائقة ومناسبة. ليس الصحفيون السوريون استثناء. يضيف هذا الوضع مزيداً من القيود على معيشتهم وظروف عملهم، بما في ذلك الحصول على بطاقة هوية رسمية صادرة عن السلطات الأردنية. بطاقات الهوية هذه تتطلب وثائق تكاد تكون مستحيلة أن يوفرها معظم اللاجئين. من شأن الاعتراف القانوني بالصحفيين السوريين وعملهم جعل حياتهم أسهل بكثير، وحماية حقوقهم في العمل.

«كنت مطلوباً من قبل النظام السوري، بسبب تغطيتي الصحفية للمظاهرات»

الوصول إلى الأمان

بدأ الأردن عام 2013، بتقييد حدوده مع سوريا، وفي بعض الأحيان، أغلق الحدود أمام اللاجئين من سوريا. منذ ذلك الحين، تصرّح السلطات الأردنية رسمياً أن الباب لم يغلق أمام اللاجئين السوريين، إلا أن أدلة تشير إلى غير ذلك. إن سياسة الحدود المفتوحة حاسمة في حماية اللاجئين، بما في ذلك الصحفيين والنشطاء الإعلاميين من سوريا.
قال معظم الصحفيين الذين قابلتهم مراسلون بلا حدود إنهم عبروا الحدود إلى الأردن بطريقة غير مشروعة، وذلك بسبب التهديدات من قبل السلطات السورية، بما في ذلك الاعتقال والاخفاء القسري أو الوفاة أثناء الاحتجاز. قال مراسل مستقل سوري في الأردن لـ مراسلون بلا حدود: «كنت مطلوباً من قبل النظام السوري، بسبب تغطيتي الصحفية للمظاهرات، وألقي القبض عليّ في عام 2011»، أضاف المراسل: «لم يطلق سراحي إلا بعد رشوة السلطات». قالت مذيعة سورية في الأردن لـ مراسلون بلا حدود إنها اضطرت إلى العبور إلى الأردن بطريقة غير مشروعة لأنها «كان مطلوبة من قبل قوات الأسد» بسبب عملها في التغطية الإعلامية للمظاهرات في مدينة درعا جنوب سوريا.

تذكرة باتجاه واحد خارج المملكة

يُمنَح اللاجئون السوريون في الأردن وثيقة من مفوضية اللاجئين إذا كانوا مسجلين لديها، ولديهم الحق في التقدم للحصول على بطاقة هوية صادرة عن السلطات الأردنية. قال العميد وضاح الحمود، مدير دائرة شؤون اللاجئين السوريين، إن السوريين يشكلون ما نسبته 20 إلى 22 في المائة من سكان المملكة بالإضافة إلى غيرهم من الأجانب في البلاد. أضاف الحمود أن جميع السوريين في المملكة، سواء المسجلين كلاجئين أو غير المسجلين، سيحصلون على بطاقات جديدة في 180 مركز شرطة في البلاد.

«ولكن عندما حصلت على إذن السفر والعودة، شاركت في ورشة عمل تدريبية كانت مفيدة جداً لي»

شرع السوريون في استصدار الهوية الجديدة، لكنها لا تمنح لحاملها مزايا دعم وتستخدم كإثبات للهوية ولأغراض إحصائية. يتطلب الحصول على هذه البطاقة شروطاً لا يمكن لعديد من اللاجئين تلبيتها. تعيد السلطات الأردنية اللاجئين السوريين قسراً إلى مخيمات اللاجئين، إذا تم القبض عليهم دون وثائق قانونية أو كانوا يعملون بشكل غير قانوني. أعادت السلطات الأردنية قسراً بعض اللاجئين السوريين إلى سوريا، مع عدم وجود تفسيرات واضحة لذلك.

مغادرة الأردن هي رحلة باتجاه واحد. لا يمكن للاجئين السوريين العودة إلى الأردن إن غادروها، إلا إذا كان ليدهم إقامة قانونية في بلد آخر. اعتمدت السلطات الأردنية في الآونة الأخيرة نظاماً أقل تقييداً، بمنح أذونات سفر لمغادرة الأردن والعودة إليها. قال محرر سوري في الأردن لـ مراسلون بلا حدود إنه لم يتمكن من مغادرة الأردن للمشاركة في ورشة تدريب صحفية، وأضاف: «ولكن عندما حصلت على إذن السفر والعودة، شاركت في ورشة عمل تدريبية كانت مفيدة جداً لي». سمح هذا الإجراء للصحفيين السوريين بالمشاركة في ورشات مهنية خارج الأردن إلى حد ما، وهو ما يمنحهم فرصة تطوير عملهم. إلا أن عدداً من السوريين لم يُمنحوا هذا الإذن، مع عدم وضوح أسباب الرفض.

«عملتُ حوالي شهرين، وبذلت قصارى جهدي لإثبات إنني استحق هذه الوظيفة المنصب. ولكن في النهاية غادرت، لأنني لم أتقاضى أجراً، ولفقداني الأمل بتوظيفي قانونياً».

العمل دون صفة قانونية

تمنع المعوقات الإدارية غالبية اللاجئين السوريين من الحصول على تصاريح عمل. يمكن للسوريين الذين يحملون إقامة قانونية وجواز سفر ساري المفعول فقط الحصول على تصريح عمل إذا ادّعى صاحب العمل أن المهمة تتطلب خبرة غيرة موجودة لدى الأردنيين.

تحدث إعلامي سوري كان يعمل لحساب تلفزيون أردني لـ مراسلون بلا حدود عن معاناته والإذلال الذي تعرض له، لأنه لا يملك تصريح عمل قانوني يحميه: «كنت أعمل نحو 20 ساعة يومياً، وأنام في مكان العمل. كنت أيضاً أتعرض للإهانة اللفظية «. أضاف:» اعتدت على الاستماع وليس الحديث». طُرِد من العمل في وقت لاحق.

كما هو الحال في تركيا، لا يمكن لوسائل الإعلام السورية في الأردن الحصول على ترخيص قانوني ملائم للعمل، ولكن تتغاضى عنها السلطات. نتيجة لذلك، لا يحصل الصحفيون الذين يعملون فيها على عقود عمل قانونية، بل على التزام شفهي من مدير المؤسسة أحياناً. وصفت صحفية سورية مستقلة لـ مراسلون بلا حدود ظروفها عندما عملت لإحدى وسائل الإعلام السورية، مع وعد بالحصول على عقد عمل: «عملت لبضعة أشهر، وبذلت قصارى جهدي لإثبات إني استحق هذه الوظيفة المنصب. ولكن في النهاية غادرت، لأنني لم أتقاضى أجراً، ولفقداني الأمل بتوظيفي قانونياً».

«لماذا لا تساعدنا نقابة الصحفيين الأردنيين»

تحدث فني تلفزيوني لـ مراسلون بلا حدود عن جهوده وتفانيه في مساعدة قناة تلفزيون سورية في الأردن لمدة سنة تقريباً. في وقت لاحق، توقف تمويل القناة و «لم أتقاضى الأجر المستحق» وخسرت الوقت والأمل.

←
مخيم الزعتري شمال الأردن، يأوي أكثر من 80 ألف هارب من الصراع السوري.
© خليل مزرعاوي/فرانس برس

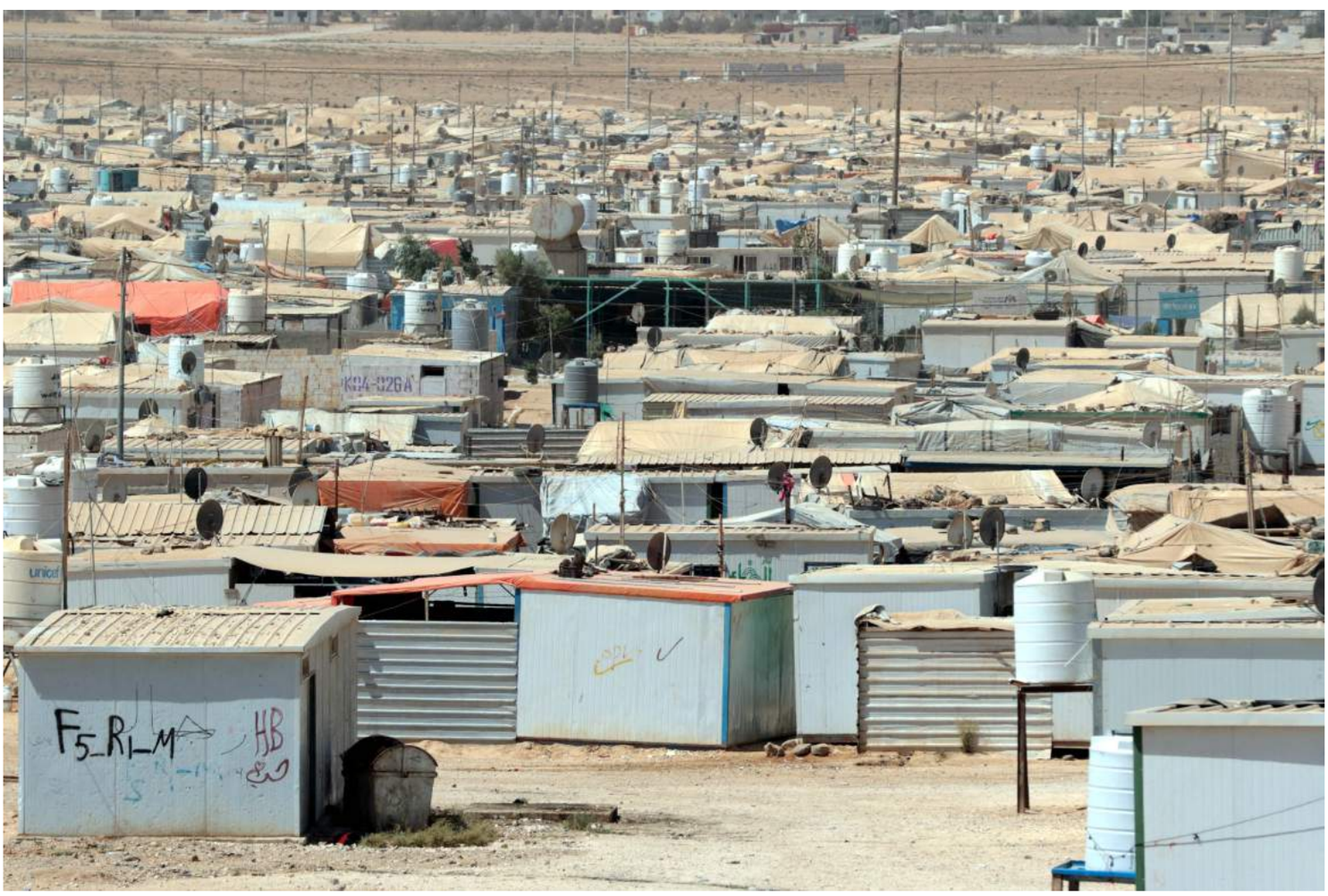

الأمان النسبي

خلافاً لما يحدث في تركيا، عكس جميع الصحفيين شعورهم بالأمان إلى حدٍ ما في الأردن. اشتكى بعض منهم من تهديدات تلقوها عبر وسائل الاعلام الاجتماعية ومكالمات هاتفية غريبة، ولكن لم يكن لديهم خوف جدّي. روت صحافية مستقلة لـ مراسلون بلا حدود تجربتها مع هجوم على منزلها عندما كان تعمل في وسيلة إعلام سورية: «أردت أن أبلغ عن هجوم للشرطة، وأنه قد يكون بسبب عملي الصحفي، ولكنني خشيت أن تسألني الشرطة عن عملي وأن تعرف أني أعما بشكل غير قانوني في وسيلة إعلام غير مرخصة».

«لم أعد قادراً على الاحتمال، أشعر أني مهدد من قبل الجميع»

وصف مدير إنتاج إعلامي لـ مراسلون بلا حدود التهديدات التي واجهها عندما أراد أن يتحدث عن الفساد في «الجماعات المسلحة المعارضة المتطرفة» في سوريا، والتهديدات التي تلقاها من موالين لنظام الأسد، وقال: «التهديدات التي أفكر بها كل يوم هي أيضاً من السلطات الأردنية التي قد تطردني إلى سوريا، لم أعد قادراً على الاحتمال، أشعر أني مهدد من قبل الجميع».

←
عمّان، الأردن. يشعر الصحفيون السوريين بالأمان هنا، أكثر من تركيا، رغم أنهم عادة ما يعملون بشكل غير قانوني.
© دي آر

3 لبنان
مجتمع بلا صوت

لا صحافة

تستضيف لبنان أعلى نسبة لاجئين للفرد في العالم. وهو ما يمثل أكثر من 35 في المئة من السكان، وفقاً لوزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، ويبلغ عدد السوريين في لبنان حوالي 1,5 مليون. أكثر من مليون منهم مسجلون لدى مفوضية اللاجئين. يشكل هذا الوضع عبئاً ثقيلاً على لبنان.

«لا يُعترف بي كصحفي هنا.. ليس لدي أي نوع من الحماية»

يعزز دعم عمل الصحفيين السوريين في لبنان قدرتهم على تسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها التجمعات السورية في لبنان. بالإضافة إلى التزام الصحفيين المهني بتقديم تقارير عن الجماعات السورية في المجتمع اللبناني. ما من شأنه مساعدة السلطات اللبنانية في فهم وضع اللاجئين السوريين على نحو أفضل، ما يساعد الحكومة على معالجة مشاكلهم بطريقة أكثر ملاءمة. نظراً إلى القيود التي تفرضها السلطات اللبنانية على السوريين، بما في ذلك الصحفيين في عملهم وظروفهم المعيشية، تُحرَم هذه المجتمعات الضخمة - التي تعادل دولاً - من الحق في التمثيل ويتم تجاهلها من قبل الرأي العام في البلد الذي تعيش فيه. ما يبقي مشاكلهم وظروفهم الصعبة بعيدة عن التغطية الإعلامية، في البلد الذي يحوي أقل عدد من الصحفيين السوريين بالمقارنة مع تركيا أو الأردن. هناك 80 دولة في العالم لديها أقل من 1,5 مليون نسمة، ولكن لديهم صحافة خاصة بهم. السوريون في لبنان يمثلون دولة، ولكن بلا صحافة.

وصف مراسل سوري مستقل لـ مراسلون بلا حدود المهمة المستحيلة لتغطية مشاكل السوريين إعلامياً في لبنان: «بدأت تحقيقاً حول الاتجار بالبشر، وتوصلت إلى وجود علاقات مع جماعات جريمة خطيرة»، وأضاف: «لبنان لا يعترف بي كصحفي، ولدي مشاكل في تصريح الإقامة، وهذا النوع من الصحافة الاستقصائية يسبب لي الكثير من المشاكل. ليس لدي أي نوع من الحماية». فيما بعد ترك التحقيق الصحفي الذي بدأه.

لا دخول دون تبرير

أعلن لبنان سياسة جديدة لتنظيم دخول السوريين إليه في يناير/كانون الثاني عام 2015، وفرض على جميع اللاجئين السوريين الذين يريدون الفرار من الحرب في لبنان تقديم سبب واضح - مع وثائق صحيحة - لدخول لبنان، حتى يتمكنوا من الحصول على تأشيرة الدخول (الفيزا) وهو ما خفض عدد اللاجئين الذين يعبرون إلى لبنان.

«قال لي أصدقاء أن أغادر حفاظاً على سلامتي، في النهاية غادرت إلى لبنان بعد رشوة السلطات»

قال الصحفيون السوريون الذين قابلتهم مراسلون بلا حدود إنهم دخلوا لبنان بشكل قانوني أو بغيره، هربا من متناول الحكومة السورية أو الاعتقال أو التجنيد العسكري الإجباري. تحدث مراسل سوري مستقل في لبنان، اعتقله النظام السوري من قبل بسبب عمله الصحفي، عن التهديدات التي أجبرته على مغادرة سوريا: «بعد أن عملت في تغطية التطورات في سوريا، أتت الاستخبارات العسكرية إلى منزلي بحثاً عني، فهربت إلى مناطق المعارضة واستمر عملي هناك. في وقت لاحق، بعد أن وصلتني تهديدات من جماعة معارضة، قال لي أصدقاء أن أغادر حفاظاً على سلامتي، في النهاية عبرت الحدود إلى لبنان بشكل قانوني، ولكن بعد أن دفعت رشوة للسلطات السورية».

لا صفة دون كفيل

يحصل اللاجئون السوريون في لبنان على الصفة القانونية إما بالتسجيل لدى مفوضية اللاجئين أو بكفالة شخص لبناني أو شركة. يحق للمسجلين في المفوضية الحصول على القليل من الدعم، بسبب ضعف الاستجابة المالية من المانحين الدوليين حسبما تؤكد المفوضية.

«حصلت على أجر أقل من المتفق عليه»

أما المجموعة الأخرى من اللاجئين الذين حصلوا على كفيل لبناني أو يبحثون عنه، لا يتوفر الدعم لهم. عليهم دفع رسوم مالية إدارية مرتفعة بالنسبة لأغلبهم، ويعانون من نقص في الوثائق الرسمية من سوريا. يترك كل هذا عديد من السوريين دون صفة قانونية وعرضة للاعتقال وسوء المعاملة والاستغلال. قال محرر سوري غادر لبنان مؤخراً إلى تركيا لـ مراسلون بلا حدود إنه كان عرضة للاستغلال: «حصلت على أجر أقل من المتفق عليه عدة مرات، ولكن ليس لديّ خيار آخر». أخبرت مراسلة صحفية في لبنان مراسلون بلا حدود كيف اضطرت إلى تغيير تسمية مهنتها من أجل الحصول على إقامة، وبالتالي التخلي عن حق العمل بشكل قانوني في الإعلام، وقالت: «لاحقني النظام السوري بسبب عملي، وصادروا منزلي لاحقاً»، وأضافت:».. أنا الآن أنا مسجل كعاملة في مزرعة» في لبنان.

كما هو الحال في تركيا والأردن يعاني الصحفيون السوريون من عدم وجود تصاريح عمل وعقود قانونية في لبنان، ما يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على العمل وحرية حركتهم. تحدث عدة صحفيين سوريين عن تقدير الصحفيين من قبل الناس في لبنان، وذكروا أن عملهم سيكون أسهل بكثير إذا كان لديهم بطاقة صحفية أو اعتراف القانوني بمهنتهم من قبل السلطات اللبنانية.

←
بيروت. 1,5 مليون سوريين لجأوا الى لبنان ويوازون اليوم ربع عدد سكان البلد.
© ستيفان دو ساكوتين/ فرانس برس

التهديدات والرقابة الذاتية

انخرط المجتمع اللبناني بشكل عميق في الصراع السياسي والعسكري في سوريا، وانعكس هذا على الصحفيين السوريين الذين يعيشون ويعملون في لبنان. تحدث مراسل سوري لـ مراسلون بلا حدود عن التهديدات التي تلقاها أثناء عمله في لبنان، وقال: « ألقت ميليشيا «حزب الله» القبض عليّ وأخضعوني للتحقيق حول عملي. هددوني، وقالوا لي إنني في لبنان، وينبغي ألّا أكتب عنهم». قال محرر سوري لـ مراسلون بلا حدود إنه لم يتلقى تهديدات لكنه حصر عمله بحيث لا ينطوي على مواجهات مع الأطراف السياسية في لبنان.

«أنا في لبنان الآن، وينبغي ألّا أكتب عنهم»

«لم أرد مغادرة لبنان، لأنني أردت تغطية قصص السوريين هنا»، وأضاف: «وجدت أن تغيير مواضيع تقاريري من شأنه أن يحميني من مواجهة مع ميليشيا حزب الله، لذلك بدأت أغطي قصصاً إنسانية بدلاً من ذلك.»

«وجدت أن تغيير مواضيع تقاريري من شأنه أن يحميني من مواجهة مع ميليشيا حزب الله»

وثّقت منظمة مراسلون بلا حدود في لبنان، حالات تهديد وسوء معاملة وضرب للصحفيين القادمين من سوريا، بسبب عملهم و / أو إقامتهم.

حقوق الإنسان وحق الإعلام

بالإضافة إلى الهجمات القاتلة والتهديدات التي تواجه العاملين في الإعلام السوري في تركيا والأردن ولبنان، وثقت منظمة مراسلون بلا حدود انتهاكات حقوق كثيرة للعاملين في وسائل الاعلام السوري منذ عام 2011 في تلك البلدان. قليل جداً من بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين تطبق بشكل كامل على الصحفيين السوريين اللاجئين.

تُقيَّد حقوقهم في حرية التنقل واختيار محل الإقامة، أو في مغادرة البلد والعودة. حقوقهم في الحماية معرضة للخطر، وليس لديهم فرص متساوية للحماية القانونية. كما أنهم عرضة للاستغلال والاستعباد، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي والاحتجاز أو الترحيل. عدد قليل من التدابير يمكن أن يغير هذا الوضع الخطير. يمكن للاعتراف الرسمي والقانوني بالصحفيين السوريين وبعملهم الصحفي في هذه الدول أن يجنبهم كثيراً من هذه الانتهاكات والتهديدات، فضلاً عن أنه سينظم عملهم قانونياً وإدارياً. هذا الاعتراف يمكن أن يساعدهم في تطوير مهنتهم، وتمكينهم من المساهمة في فهم الظروف المعيشية للاجئين السوريين ونشرها، وهو ما يلعب دوراً هاماً في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين ككل.

←

حلب، سوريا. سوريون على دراجة نارية أمام بائع فواكه، في مناطق سيطرة المعارضة شمال حلب.

©كرم المصري/ فرانس برس

مراسلون بلا حدود تُشجّع حرية تلقّي ونقل المعلومات حول العالم وتدافع عنها.
مقرها في باريس ولديها 10 مكاتب دولية في: فرنسا، ألمانيا، النمسا، سويسرا، السويد، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، فنلندا، تونس، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية.
وأكثر من 150 مراسل في القارات الخمس.

الأمين العام: كريستوفر دي لوار
الصحفي: منصور العمري

الأمانة العامة
سي إس 90247
75083 باريس، سيديكس 02
هاتف: +33 1 44 83 84 84
موقع إلكتروني:www.rsf.org

مراسلون بلا حدود
لحرية الإعلام